لافتات لعون على طرقات القصر الجمهوري تطالب بانتخاب رئيس من الشعب

شغور الرئاسة اللبنانية أمام مجلس الأمن اليوم وجنبلاط يخشى أن يكون المطلوب مبايعة «الخليفة»

بيروت ـ عمر حبنجر

الشغور الرئاسي في لبنان امام مجلس الامن الدولي اليوم الاربعاء، عبر تقرير ديريك بلامبلي ممثل الامين العام للأمم المتحدة في بيروت، عن احوال القرار الدولي 1701 والذي سيعرج حكما على الاوضاع الامنية العامة في لبنان في ضوء الانفلات الامني في المنطقة ومحاولة الاجهزة الامنية منع تسربه الى لبنان عبر الخطط الاستباقية والامن الوقائي الذي لعب دورا لافتا حتى الآن.

ورغم كل ذلك مازال التيار الوطني الحر على مطالبته بانتخابات نيابية تسبق الاستحقاق الرئاسي المعلق داخليا وخارجيا في مقابل رفض تيار المستقبل اي حديث عن انتخابات نيابية قبل اجراء الانتخابات الرئاسية.

وكما في حالة رفض التشريع في مجلس النواب قبل انتخاب رئيس الجمهورية، تقف 14 آذار وراء تيار المستقبل بينما يدعم حزب الله موقف العماد عون المؤيد للانتخابات النيابية قبل انتخاب الرئيس.

وفي هذا السياق، يؤكد وزير الداخلية نهاد المشنوق ان وزارة الداخلية تتحضر لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها ووفق القانون السائد (قانون 1960) نافيا ان تكون لديه نية اقتراح قانون جديد، وقال لصحيفة «الاخبار» لن اضحك على الناس، ولن اقوم باستعراض على قاعدة اني قبضاي، ويصعب وضع قانون انتخابات يحظى برضا مكونات مجلسي الوزراء والنواب قبل موعد الانتخابات القريب، اما عن التمديد للمجلس فقد اعتبر المشنوق انه لوزير الداخلية ليس معنيا بهذا الامر.

لكن رئيس مجلس النواب نبيه بري وتبعا لما ينقل عنه زواره من النواب والوزراء لا يرى ان انتخابات رئاسة الجمهورية ستحصل في المدى المنظور، ويدرك صعوبة التوافق على قانون انتخابات جديد، في حين ثمة من يرفض قانون انتخابات 1950 وتعديلاته في الدولة، ويرى بالتالي ان التمديد كخيار سيكون متاحا لتفادي الفراغ في مجلس النواب، اذ ان التمديد مرة ثانية يبقى اهون الشرين في واقع قد يكون مفتوحا على تطورات دراماتيكية.

وتجدر الاشارة الى ابراز وسائل الاعلام اللبنانية ما ذكرته «الأنباء» عن تكليف نائب زحلة نقولا فتوش بإعداد اقتراح قانون بالتمديد مرة اخرى لمجلس النواب، بوصفه صاحب خبرة دستورية كونه من وضع اقتراح التمديد السابق للمجلس نفسه.

كتلة الاصلاح والتغيير انعقدت امس برئاسة العماد ميشال عون في الرابية، وقيمت ردود الفعل على مبادرة عون يوم الاثنين الماضي تمهيدا للمتابعة في المبادرة او صرف النظر.

لافتة مرفوعة على مقربة من القصر الجمهوري في بعبدا تطالب بانتخاب الرئيس من الشعب (محمود الطويل)

الحجار يأسف لنظرة الأجهزة إلى الوضع الأمني بعين واحدة

طرابلسي أول انتحاري لبناني داعشي سقط في بغداد

وردا على سؤال حول قول النائب احمد فتفت ان العماد عون اطلق من خلال مبادرته اقتراح انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب الرصاص على نفسه كمرشح وفاقي، قال النائب سليم سلهب ان كلام فتفت ليس جديدا، وهو قال مثله حتى قبل انقطاع التواصل مع تيار المستقبل والعماد ميشال عون، وهو اي فتفت كان من الفرقاء الذين لا يحبذون هذا الحوار.

واعترف سلهب لإذاعة «صوت لبنان» بتجميد الاتصالات بين تكتل عون وكتلة المستقبل حول رئاسة الجمهورية، بيد ان هذا لا يمنع استمرار التواصل حول الملفات الأخرى.

بدوره، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي تساءل هل المطلوب ان يتقدم الجمهور اللبناني لمبايعة الخليفة الجديد، مع تقديم ما يرافق ذلك من طقوس وسلوكيات وخطوات تتماشى مع التطور الحضاري المقبل الى بلاد ما بين النهرين مع تعثر الاستحقاق الرئاسي اللبناني وتعطله، اي ان المطلوب انتظار ما يقوم به نوري المالكي من خطوات سديدة لإعادة توحيد ما تم تفتيته من العراق.

وفي حديثه الاسبوعي لموقع «الأنباء» التابع لحزبه سأل جنبلاط: هل يمكن ان نترك لبنان في مهب العواصف الاقليمية، فقط حتى لا يتنازل هذا او ذاك عن الترشح للرئاسة الأولى، معربا عن خشيته في ان تساهم هذه المواقف في اضعاف الموقف المسيحي الأول في الدولة.

تبقى أزمة مرتبات موظفي الدولة التي أرادها وزير المال علي حسين خليل المعاون السياسي لرئيس المجلس النيابي، غصة لفريق 14 آذار من خلال دعوته الى تغطية سلفات الخزينة المطلوبة منه بتشريع يصدر عن مجلس النواب، الذي يمانع نواب 14 آذار بانعقاده من أجل التشريع قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

وإذا بمساعي الوزير خليل تصيب حليف حليفه حزب الله، أي التيار الوطني الحر، مرة عندما يتجاهل امتناع التيار عن التشريع بغياب رئيس الجمهورية وأخرى من خلال انتقاده وزارة الطاقة التي يشغلها فريق عون وزاوية إدارتها الفاشلة والفاسدة لملف الكهرباء في لبنان.

ويقول وزراء ونواب 14 آذار إن وزير المال يحاول افتعال انعقاد تشريعي لمجلس النواب، ليكرس سابقة التشريع بغياب رئيس الجمهورية، علما أن بوسع مجلس الوزراء تغطية هذه السلفات، بمراسيم تصدر عنه، علما أن رواتب الموظفين هي حقوق على الدولة لا تستطيع عدم تسديدها، والتقدير أن الوزير خليل لن يقوى على المكابرة حتى عيد الفطر.

لكن الوزير خليل أكد في مجلس النواب أمس تمسكه بضرورة الانفاق بموجب قانون صادر عن مجلس النواب وليس بمراسيم حكومية، وقال: كل ما قرأته أمس لا يقدم حلا.

مصادر الثامن من آذار استبعدت أن يذهب العماد عون في ممانعته التشريع بغياب رئيس الجمهورية الى الاخير، أولا للمحافظة على شعرة معاوية مع الرئيس نبيه بري في هذا الزمن الرئاسي، وثانية لوجود مخرج يتمثل بتصنيف حضوره الجلسة في باب تأمين الحاجة القصوى لتأمين رواتب موظفي الدولة.

وهنا سيواجه العماد عون سؤالا مسيحيا كبيرا، من جانب البطريرك بشارة الراعي، كما من جانب الفعاليات المسيحية الاخرى، حول كيفية مشاركة نواب كتلته في جلسة تشريعية لمجلس النواب، فيما يقاطعون جلسات انتخاب رئيس الجمهورية؟

لكن قبل طرح مثل هذا السؤال سارع التيار الوطني الحر الى تعليق لافتات على طرقات القصر الجمهوري والحازمية وبعض شوارع شرق بيروت تتضمن التالي: «تخطيت كل الخطوط الحمر والشعب يريد أن ينتخب الرئيس»!

أمنيا، يستمر الحذر سيد الموقف، نتيجة معلومات أو مخاوف عن تغلغل خلايا مخابراتية أو أصولية في لبنان، بقصد إحداث تفجيرات وارتكاب اغتيالات.

وطبقا لتقارير أمنية، فان التهديدات الملموسة تستهدف الرئيس تمام سلام ورئيس مجلس النواب نبيه بري، والذي امتنع عن الانتقال الى مجلس النواب في الجلسة الانتخابية التي لم يكتمل نصابها أخيرا، فوزير الداخلية نهاد المشنوق الذي تعرض لتهديدات «لواء أحرار السنة ـ بعلبك» الذي استخف به المشنوق ناسبا اياه الى جهاز مخابرات خارج لبنان، يتداول نواب تيار المستقبل اسمه علانية، ثم وزير العدل اللواء أشرف ريفي الذي يتعرض لحملة إعلامية من قبل قناة «الجديد» القريبة من فريق الثامن من آذار، عبر اختلاق خلافات بينه وبين جمهور قادة المحاور السابقة في طرابلس ممن سلموا أنفسهم للقضاء العسكري أو جرى توقيفهم.

وتخشى أوساط طرابلسية مسؤولة من استغلال جهات ما هذه الحملة، بما يتخطى خلفية ودوافع «الجديد»، المرتبطة بالظن ان الوزير ريفي هو من يحول دون وصول شاشتها الفضائية الى طرابلس والشمال.

ولا يبدو الوزير ريفي غائبا بهذه الحملات وقد أعلن أمس ان طرابلس لن تخضع للمشروع الأسدي ـ الفارسي.

وفي طرابلس أيضا، واصلت القوى الأمنية والجيش إجراءاتها المشددة في منطقة محرم وساحة «النجمة» مرورا بشارع الراهبات ومتفرعاته، وأقامت حواجز متنقلة.

وتلقت عائلة الشاب اللبناني مصطفى عبدالحي من سكان محلة المنكوبين في طرابلس، تلقت خبر مقتل ابنها في عملية انتحارية في بغداد وهو أول لبناني يعلن مقتله في صفوف داعش في العراق، لكن الخبر لم يؤكد رسميا بعد.

مرجع وسطي لـ «الأنباء»: الأولوية لقانون انتخابي على قاعدة النسبية لكسر الاصطفافات

بيروت ـ داود رمال

حذر مرجع وسطي في حديث لـ «الأنباء» من الاستمرار بالعبث في ملف الاستحقاق الرئاسي وكأن شيئا لم يكن، في حين أن المنطقة تغلي من حولنا وهناك خرائط تتبدل ودول عديدة تتحسس رأسها في ظل الفكر التكفيري الذي لا يقيم وزنا لحدود الدول ولا لمؤسساتها». وأوضح المصدر أن الخارج المنشغل بالتحولات في المنطقة، والعامل على دفع تداعياتها الخطيرة عنه نتيجة تسرب إرهابيين إلى داخله يحملون جنسيات أوروبية وغربية، ترك للبنانيين حل مسألة الاستحقاق الرئاسي وعدم انتظار الوحي الخارجي الذي يبدو أنه ليس في وارد التفكير الجدي بالتدخل أقله في المدى المنظور. ويقول المصدر إن الأجواء التي لمسها في «العاصمة الفرنسية» باريس، كلها تشجع على الوفاق اللبناني ـ اللبناني واقتناص فرصة انشغال الخارج بقضايا كبرى لكي يمسك اللبنانيون بناصية الحلول بأيديهم في ترجمة عملية للبننة الاستحقاقات، مع حرص شديد على الاستقرار وإبقاء الوضع ممسوكا أمنيا ومتماسكا اقتصاديا، ويرى المصدر نفسه «ان على الجميع الاقتناع، وسريعا، بحتمية الاحتكام للعبة الديموقراطية وعدم التذرع بما يسمى «أحقية» في هذا المنصب أو ذاك الموقع، لأنه إذا نظرنا إلى توزيع القوى داخل المجلس النيابي فإنها تظهر بما لا يقبل الشك أنه يتعذر على أي من فريقي الانقسام السياسي في قوى 8 و14 مارس الإتيان برئيس من صلب فريقه السياسي، لذلك المسؤولية الوطنية والممارسة الديموقراطية الحقة توجب على الجميع الذهاب، وبلا تباطؤ أو انتظار «الروح القدس» إلى التوافق على مرشح يجمع صفات الوفاقي القادر على إمساك العصا من الوسط، ويقدر على الموازنة من دون ترجيح كفته على أخرى وانتخابه رئيسا للجمهورية قادرا على إطلاق الحوار الوطني من جديد على أن تكون الأولوية المطلقة لقانون جديدة وعصري للانتخابات على قاعدة النسبية لكسر الاصطفاف الحاد داخل البرلمان ولتوفير الحظ للوسطيين ليأخذوا دورهم الطبيعي». ونبه المصدر إلى خطورة البقاء على المواقف الجامدة والخشبية، إذ المطلوب مغادرة الأنانية والشخصانية التي لا تؤدي إلى خسارة المسيحيين الدور المميز الذي أناطه الدستور بهم، عندما جعل من رئيس الجمهورية الماروني الحكم ورئيس كل المؤسسات والمؤتمن على الدستور.

مصدر نيابي لـ «الأنباء»: المخاطر الأمنية تستهدف الشيعة ورموز السنة

بيروت ـ ناجي يونس

يرى مصدر نيابي لبناني واسع الاطلاع لـ «الأنباء» ان المخاطر الأمنية تستهدف بدرجة اولى حزب الله والمناطق الشيعية والرموز السنية.

ويندرج في هذا الاطار ما حكي عن تخطيط سوري لاغتيال الوزير السابق فيصل كرامي وبعض الشخصيات السنية، لتبرير اغتيالات اخرى. ويضاف الى هذه المخاطر استهداف المسيحيين في البقاع الشمالي الامر الذي يتأكد من خلال رسائل تنظيم لواء احرار السنة بعلبك المكشوف الهوية الخارجية.

وقال المصدر ان داعش موجودة سنيا في العراق وسورية وهي ستتعزز بقدر ما يكرس الاكراد استقلالهم عن العراق وما يتشبث نوري المالكي بالحكم، وهو اصلا فاز بالانتخابات النيابية اكثر من مرة بدعم من ايران، الامر الذي سيرتد سلبا على السنة ويزيد من واقع التأييد لداعش.

في ظل مسار مماثل ستتمدد داعش اكثر فأكثر ارهابيا باتجاه الداخل اللبناني الامر الذي سيزيد من خطر التفجيرات والاغتيالات على حد سواء. ورسم المصدر النيابي علامة استفهام حول كل هذه المخاطر وحجمها وفترتها الزمنية كونها مرتبطة بالأحداث في سورية والعراق.

وهو لم يستبعد على الاطلاق ان ينضج الاتفاق الاميركي ـ الايراني ويرجح اكثر ان يتشدد حزب الله، وأن يتورط اكثر في سورية الامر الذي سيزيد من توجيه داعش لعملياتها باتجاه الداخل اللبناني خصوصا في ظل عدم الاكتراث الاميركي بما يحصل في لبنان.

وفي قناعة المصدر النيابي انه لا انتخابات رئاسية في لبنان حتى إشعار آخر، والمعطيات المتعلقة بها غير واضحة المعالم على الاطلاق ومن ابرز الدلائل على ذلك ان رئيس مجلس النواب نبيه بري عدل عن مبادرته التي كان ينوي اطلاقها في هذا الاطار.

وقال لبنان تحت مظلة الامن وشبح مخاوفها والشلل تام على مختلف المستويات، ولاحظ ان وزير المال علي حسن خليل يستخدم موضوع رواتب الموظفين للغاية نفسها التي يعمل لها الرئيس بري الا وهي تعويم التشريع حتى في ظل الشغور الرئاسي.

ويصر بري على تعويم التشريع مع ان سعيه هذا في موضوع سلسلة الراتب والرواتب وصل الى حائط مسدود.

وقال عادة يجب ان تقر الموازنة العامة سنويا وبغيابها اعتمدت الدولة على القاعدة الاثني عشرية منذ عام 2005 حتى اليوم واضافت عليها التمويل الذي اقر عام 2012.

واليوم يقال ان الدولة غير قادرة على تسديد الرواتب وهذا غير صحيح لأن الرواتب حقوق ويمكن تسديدها من خلال سلف الخزينة ولا حاجة الى تشريع قانوني لذلك.

يريد بري من خلال هذه المسألة ان يجر الجميع الى مجلس النواب الا ان سلف الخزينة تبقى قانونية والمخرج التلقائي لأوضاع مماثلة.

وفي نهاية المطاف سيضطر بري وحلفاؤه لان يسددوا الرواتب قبل عيد الفطر.

«التمديد النيابي الثاني» يشق طريقه بخطى ثابتة

بيروت: تخوفت مصادر نيابية من مشهد مضطرب ستفتح فصوله في شهر أغسطس المقبل حين يبدأ التداخل القوي بين الأزمة الرئاسية واستحقاق الانتخابات النيابية مع حلول مهلة الأشهر الثلاثة قبل نهاية الولاية الممددة لمجلس النواب. وتقول هذه المصادر إن رئيس مجلس النواب نبيه بري أصبح على قناعة تامة بأن ليس هناك في الأفق ما يشير إلى أن الانتخابات الرئاسية ستحصل في المدى المنظور، طالبا من كل الفرقاء السياسيين أن يتعاونوا من أجل تفادي مزيد من الفراغ السياسي، خصوصا في ما يتعلق بمجلس النواب، إذ إن بري يبدي أمام زواره تخوفا من أن يؤدي تشبث جهات بإجراء الانتخابات النيابية في ظل الشغور الرئاسي، وجهات أخرى بإجراء الانتخابات الرئاسية، إلى تعطيل أي قرار في هذا الإطار، إن كان في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء، وبالتالي تعطيل خياري الانتخابات أو التمديد، ما قد يوصل إلى الفراغ النيابي. هذه المصادر تبدو متأكدة من رجحان كفة التمديد وأنه سيتم في سبتمبر المقبل أي قبل شهرين من انتهاء الولاية الممددة في نوفمبر، وأن التحضيرات لإجراء الانتخابات لا تعني بالضرورة حصولها على رغم أن الكتل النيابية مازالت تصر على إنجازها في الموعد المحدد لها، وهي تدخل حاليا في مبارزة سرعان ما تتراجع تدريجيا.

وترى المصادر أن استحقاق الانتخابات النيابية أكثر وطأة من الانتخابات الرئاسية مشيرة إلى أن:

● لا مهلة سماح في الاستحقاق النيابي شأن الاستحقاق الرئاسي عندما يتجاوز المهلة الدستورية من دون انتخاب رئيس الجمهورية، لكن من غير أن يفقد آلية انتخابه متأخرا (بأن يستعيض عن المادة 73 بالمادة 74).

● لا انتقال فوريا للصلاحيات إلى هيئة أخرى على نحو حال حكومة سلام، ما إن تنتهي الولاية حتى يفقد البرلمان شرعيته تماما، ولا يصح له البقاء دقيقة واحدة، ولا بطبيعة الحال تصريف الأعمال اقتداء بالحكومة المستقيلة.

وعلى غرار ما أوشك عليه المجلس في 31 مايو 2013 عندما استعجل تمديد ولايته قبل أقل من شهر على نهايتها في 20 يونيو آنذاك، ها هو المجلس الممدد له يواجه الاختبار نفسه تفاديا للوقوع في فراغ حقيقي في المؤسسة والصلاحيات في آن واحد.

وترى مصادر سياسية ونيابية أن إجراء الانتخابات يواجه حتى إشعار آخر محاذير وعوائق عدة، وأن لارتفاع حظوظ التمديد أسبابا عدة أبرزها:

● عدم التوافق على أي قانون انتخابي ستتم على أساسه الانتخابات، في ظل رفض بعض القوى لإجرائها وفق قانون الستين.

● رفض البطريرك الراعي إعطاء الأولوية لإجراء الانتخابات النيابية بدلا من التركيز على انتخاب الرئيس، كما أن معظم الكتل النيابية، وان كانت تجمع على الأقل في العلن على أهمية إجراء الانتخابات، فإنها في المقابل تؤكد أن لا مانع من إنجازها شرط أن يسبقها انتخاب الرئيس. فمعظم الكتل النيابية تؤيد ضمنا تأجيل الانتخابات، وحيث يبدو عبء الاستحقاق النيابي ثقيلا على الفرقاء جميعا بلا استثناء. ليس بينهم من يريد من الآن تحمل وزر المطالبة بتمديد الولاية للمرة الثانية إلا أن ليس بينهم من هو فعلا جاهز لخوض انتخابات نيابية جديدة، على الأقل بالنسبة إلى طرفين رئيسيين: أحدهما الحريري لعدم قدرته على خوضها من الخارج، وحزب الله غير الحاضر لاستدعاء ألوف مقاتليه من سورية كي يديروا حملته الانتخابية.

● إن النتائج المرجوة من إجراء الانتخابات النيابية لن تحدث تغييرا في ميزان القوى الحالي في البرلمان، وبالتالي ستؤدي إلى إعادة إنتاج المشكلة التي مازالت تؤخر انتخاب الرئيس نظرا إلى عدم قدرة أي فريق على حسم الموقف لمصلحته وبشكل يؤمن له الفوز بأكثرية ثلثي أعضاء البرلمان وهو العدد المطلوب لانعقاد جلسة الانتخاب ولفوز الرئيس العتيد.

● بقاء الأمور على حالها من دون التوصل الى تفاهم سياسي على عقد جلسة تشريعية سيرفع حظوظ التمديد كخيار حتمي لمنع تمدد الفراغ الى السلطة التشريعية والتي هي الهيئة الناخبة لرئيس الجمهورية، ذلك أن تعطيل مجلس النواب سيعطي حكما عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

● إن إعادة إنتاج مجلس نيابي جديد ستواجه مشكلة أساسية ناجمة عن أن الحكومة الحالية تعتبر مستقيلة فور إعادة تشكيل البرلمان ويترتب على استقالتها الدعوة إلى إجراء استشارات نيابية ملزمة لتسمية رئيس الحكومة العتيد الذي سيجري مشاورات لتشكيل الحكومة.

● المجلس النيابي الحالي هو الذي سينتخب الرئيس المقبل للجمهورية، وهناك تلاقي مصالح بين فرقاء أساسيين في البلد على أن يكون هذا المجلس هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية وليس أي مجلس آخر بناء على التوازنات القائم عليها والتي لن يخاطر أي فريق بإطاحتها من خلال انتخابات جديدة.

● الاعتبارات الإقليمية التي تمنع الرؤية وتدفع في اتجاه انتظار بلورة بعض اتجاهات التطورات الإقليمية المصيرية قبل أن يبت موضوع الاستحقاقات اللبنانية، (تشير المصادر إلى أن الغرب لن يتردد في السكوت على مضض عن تمديد ثان لمجلس النواب ما دام هذا الخيار يحافظ على الاستقرار الداخلي ويحول دون انزلاق لبنان إلى نزاعات داخلية في حمأة حروب إقليمية).

● الظروف الأمنية والتمدد «الداعشي» اللذان يشكلان محاذير كبيرة على أي عملية انتخابية يمكن أن تشهدها الساحة اللبنانية، في ظل المخاوف من تمدد الأصوليين الى داخل المجلس النيابي وحصول انقسامات في الشارع الواحد.

فتفت لـ «الأنباء»: عون ما كان ليطرح مبادرته التعجيزية والشعبوية لولا عنايته بمصالح حزب الله

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة المستقبل النائب د.أحمد فتفت أن ما يشيعه الفريق العوني عن تعطيل رئاسة الجمهورية منذ الطائف حتى اليوم، مسيء بكل المقاييس للشراكة الوطنية الحقيقية، وما هو سوى موقف شعبوي من العماد عون في محاولة لتبرير تعطيله للاستحقاق الرئاسي بتوجيه من حزب الله، معتبرا بالتالي أن ما أزعج التيار العوني في موضوع صلاحيات الرئيس اللبناني، هو ان الرئيس ميشال سليمان مارس كامل صلاحياته الدستورية واتخذ على أساسها مواقف جريئة ومتقدمة على المستوى الوطني، مشيرا الى أن تعليق رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع كان واضحا في هذا الخصوص أن المشكلة تكمن في شخصية الرئيس وليس بصلاحياته، وان للرئيس اللبناني الكثير من الصلاحيات التي تمكنه من قيادة السفينة اللبنانية.

احمد فتفت

«المستقبل» يمد يده للجميع على قاعدة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار

ولفت فتفت في تصريح لـ «الأنباء» الى أن العماد عون ما كان ليرفض مبادرة د.جعجع وكل الحلول المنطقية المطروحة للخروج من أزمة الرئاسة، وما كان ليطرح في المقابل مبادرته التعجيزية والشعبوية بامتياز، لولا عنايته بمصالح حزب الله التي تفرض الفراغ في موقع الرئاسة الاولى تماشيا مع مشاركته عسكريا في الحرب السورية وانشغاله بلهيب المنطقة، معتبرا بالتالي أن على العماد عون فيما لو كان يتحلى فعلا بروح المسؤولية الوطنية، إما أن يشارك في جلسة انتخاب الرئيس كمرشح رئاسي على قاعدة التنافس الديموقراطي، وإما أن يجلس مع الآخرين للوصول الى مرشح توافقي يُرضي الجميع، وما عدا ذلك من طروحات واقتراحات تتصل بتعديل الدستور واتفاق الطائف، هو مجرد هروب الى الأمام لا يحقق المصلحة الوطنية.

وردا على سؤال، ذكّر النائب فتفت بأن تيار المستقبل كان أول من نادى بتطبيق اتفاق الطائف، وتقدم على أساسه باقتراح إنشاء مجلس الشيوخ والمحافظة على المناصفة في المجلس النيابي، ناهيك عن مطالبته بتطبيق اللامركزية الادارية وإدخال حياد لبنان في مقدمة الدستور ترجمة لإعلان بعبدا، مذكرا أيضا بدعوة البطريرك نصرالله صفير لتطبيق اتفاق الطائف كاملا كي يُصار بعده الى اختبار ما فيه من نقاط ضعف، إلا أن كل تلك المطالب والاقتراحات لم تلق تجاوبا من الفريق العوني وحلفائه في قوى 8 آذار، وذلك في إطار مساعيهم الدائمة لنسف الاستقرار السياسي في لبنان، هذا لجهة تطبيق الطائف، أما لجهة اتهام المستقبل والقوات بتعطيل موقع رئاسة الجمهورية منذ 24 سنة، ذكّر فتفت بأن العماد عون هو من عطل الرئاسة منذ اللحظة الاولى التي تولى فيها رئاسة الحكومة العسكرية، حيث ألغى الانتخابات الرئاسية التي كان مؤتمنا على إجرائها، وأطلق حرب التحرير التي دمرت البلاد، ومن ثم حرب الإلغاء التي دمرت المسيحيين وأنهكت قواهم السياسية، معتبرا أنه كان أجدى بالعماد عون أن يُصارح قواعده الشعبية بهذه الحقائق بدلا من اللعب على عواطفهم لتجييشهم ضد شركائهم في الوطن.

وردا على سؤال، حول ما اذا كانت مبادرة العماد عون هي القشة التي قصمت ظهر البعير وأنهت التواصل بين المستقبل والتيار الوطني الحر، أكد النائب فتفت أن المستقبل يمد يده للجميع على قاعدة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، لكنه يرفض في الوقت عينه الدخول في طروحات شعبوية وغير منطقية وتوجيه الاتهامات الغوغائية له.